التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **يناير 2026**

مؤشر الأسهم الخليجية يسجل أعلى معدل نمو شهري منذ أكثر من 6 سنوات

تفوقت أسواق الأسهم في الدول الخليجية على معظم الأسواق العالمية خلال شهر يناير 2026، بعدما شهدت بداية قوية للعام بدعم من استمرار الزخم القوي، خاصة خلال النصف الثاني من الشهر. وجاء هذا الارتفاع متسقاً مع موجة الصعود واسعة النطاق التي شهدتها مؤشرات الأسواق الناشئة عالمياً، والتي قادتها مكاسب بمعدل ثنائي الرقم في كل من كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل، في انعكاس لعمليات الشراء القوية لأسهم قطاع التكنولوجيا. كما ساهمت البداية الإيجابية لموسم إعلان النتائج المالية عن فترة الربع الرابع من العام 2025 في دعم المكاسب، حيث أعلنت معظم البنوك الكبرى ارتفاع معدلات النمو السنوي للأرباح. بالإضافة إلى ذلك، عزز ارتفاع أسعار النفط الخام، التي تم تداولها فوق مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل لأول مرة منذ أربعة أشهر، من معنويات المستثمرين تجاه الأسواق الخليجية. إلا أنه على الرغم من ذلك، أدت التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط إلى الحد من المكاسب.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	9,123.9	(3.9%)	168.0	4.8	13.1	1.3	2.5%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	8,523.3	(1.9%)					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	8,023.1	(3.4%)					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,565.6	(3.8%)					
السعودية	11,382.1	8.5%	2,551.0	26.6	19.2	2.3	3.4%
أبوظبي	10,281.8	2.9%	838.2	6.9	20.2	2.6	2.3%
دبي	6,435.4	6.4%	299.1	3.9	10.5	1.9	4.4%
قطر	11,310.4	5.1%	185.6	2.3	12.7	1.4	4.4%
البحرين	2,044.1	(1.1%)	71.5	0.06	14.1	1.4	3.7%
عمان	6,330.3	7.9%	44.4	2.1	10.3	1.4	4.9%
إجمالي الأسواق الخليجية			4,157.8	46.8	17.5	2.2	3.3%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

وسجل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي أحد أقوى معدلات النمو على أساس شهري على مستوى العالم، محققاً ارتفاعاً بنسبة 7.8 في المائة خلال شهر يناير 2026، وهو أكبر مكسب شهري له منذ أكثر من 6 سنوات، وتحديداً منذ أبريل 2020. وأنهى المؤشر تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 791.8 نقطة، في أعلى مستوياته المسجلة منذ نحو ثلاث سنوات ونصف. وجاءت هذه المكاسب القوية مدفوعة بتباين أداء كل دولة على حدة، حيث جاءت السوق السعودية في صدارة البورصات الرابحة خلال الشهر محققة مكاسب بنسبة 8.5 في المائة، والتي تعد الأكبر منذ خمس سنوات، تلتها كلا من سوقي عمان ودبي بارتفاعهما بنسبة 7.9 في المائة و6.4 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجلت بورصة الكويت أكبر تراجع بين أسواق المنطقة بنسبة 3.8 في المائة، متأثرة بعمليات جني الأرباح، فيما تراجعت سوق البحرين بنسبة 1.1 في المائة خلال شهر يناير 2025.

وعلى الصعيد العالمي، واصلت أسواق الدول الناشئة تفوقها على الأسواق المتقدمة، إذ سجل مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة مكاسب قوية بمعدل ثنائي الرقم وصل إلى 8.8 في المائة خلال الشهر. وفي المقابل، ظلت أسواق الولايات المتحدة وأوروبا تتسم بالتقلبات نتيجة القضايا الجيوسياسية والرسوم الجمركية، إلا أنها شهدت موجة انتعاش في أواخر الشهر عقب تسجيلها لتراجعات حادة خلال الأسبوع الثالث، لتنهي تداولات الشهر على مكاسب محدودة في خانة الآحاد.

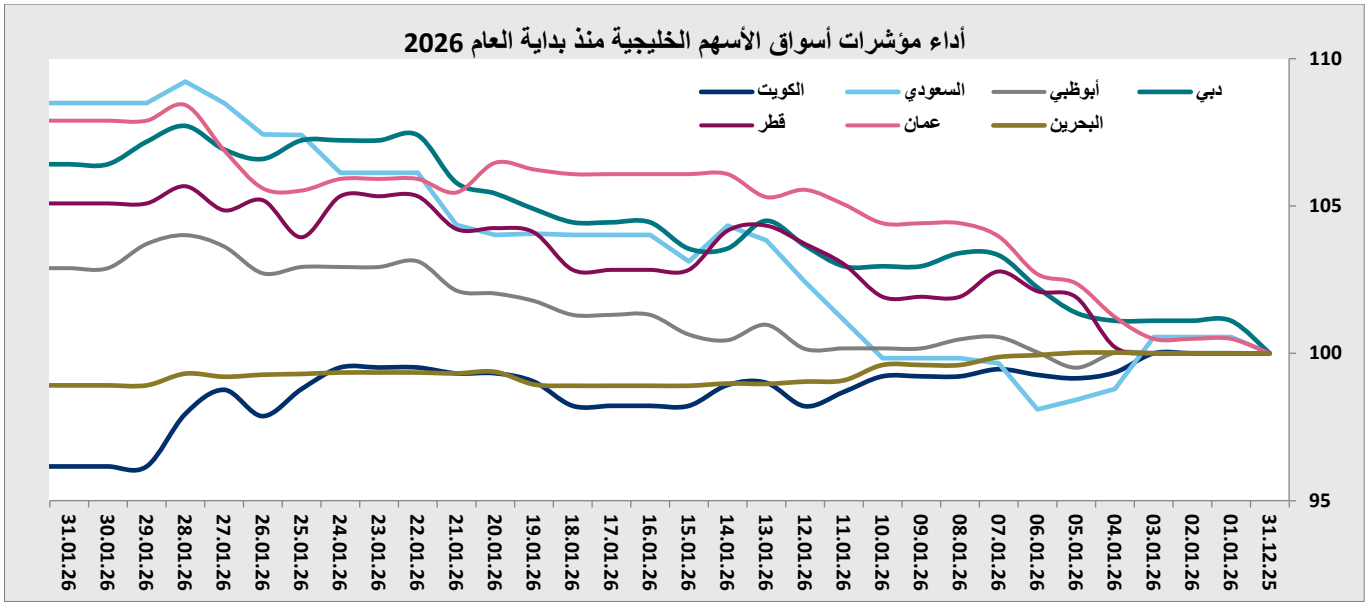

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

سجلت المؤشرات الكويتية أكبر تراجع شهري بين الأسواق الخليجية خلال شهر يناير 2026، في أعقاب موجة الهبوط واسعة النطاق التي طالت معظم القطاعات. إذ تكبد مؤشر السوق الأول أكبر خسارة شهرية بنسبة 3.9 في المائة، متأثراً بتراجع أسهم الشركات القيادية ذات القيمة السوقية الكبيرة. كما انخفض كلا من مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الرئيسي بنسبة 3.8 في المائة و3.4 في المائة، على التوالي، في حين سجل مؤشر السوق الرئيسي 50 تراجعاً أقل نسبياً بنسبة 1.9 في المائة خلال الشهر. وأظهر أداء القطاعات اتساع نطاق التراجع، إذ لم يسجل سوى قطاعين فقط مكاسب خلال الشهر. وتصدر قطاع الطاقة قائمة القطاعات الرابحة بارتفاع بلغت نسبته 4.2 في المائة، تلاه قطاع الاتصالات بمكاسب قدرها 1.7 في المائة. وفي المقابل، سجل قطاع السلع الاستهلاكية أكبر تراجع بنسبة 18.2 في المائة، وتبعه قطاعا التكنولوجيا والخدمات المالية بانخفاضهما بنسبة 14.5 في المائة و9.6 في المائة، على التوالي.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، تصدر سهم أسيكو للصناعات قائمة الرابحين مسجلاً مكاسب بنسبة 20.6 في المائة، وتبعه كل من سهمي أوريدو والشركة العملية للطاقة بنمو بلغت نسبته 18.5 في المائة و15.5 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، تصدر سهم شركة مراكز التجارة العقارية قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً بانخفاض حاد بلغت نسبته 41.8 في المائة، وتبعه كلا من سهمي دلقان العقارية والشركة الكويتية الإماراتية القابضة بتراجع بلغت نسبته 38.1 في المائة و29.4 في المائة، على التوالي.

أما أنشطة التداول في البورصة خلال الشهر فقد شهدت تراجعاً بعد تحسنها الشهر السابق. إذ انخفض إجمالي الأسهم المتداولة بنسبة 26.6 في المائة ليبلغ 5.0 مليار سهم في يناير 2026، مقابل 6.9 مليار سهم في ديسمبر 2025. كما تراجعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة بلغت 20.5 في المائة لتصل إلى 1.5 مليار دينار كويتي مقابل 1.8 مليار دينار كويتي في ديسمبر 2025. وتصدر سهم الشركة التجارية العقارية قائمة الأسهم الأعلى تداولاً من حيث كمية الأسهم المتداولة على أساس شهري، بإجمالي بلغ 337.0 مليون سهم، تلتها مجموعة جي أف أتش المالية وشركة اكتتاب القابضة بتداولات بلغت 333.5 مليون سهم و223.2 مليون سهم، على التوالي. أما من حيث قيمة التداولات الشهرية، فقد تصدر سهم بيت التمويل الكويتي مرة أخرى القائمة بتداولات بلغت قيمتها 180.1 مليون دينار كويتي، وتبعه كلا من سهمي بنك الكويت الوطني والشركة التجارية العقارية بتداولات قدرها 125.9 مليون دينار كويتي و73.5 مليون دينار كويتي، على التوالي.

وعلى صعيد إعلانات النتائج المالية للعام 2025، أعلن بنك الكويت الوطني عن تسجيل صافي ربح قدره 575.6 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2025، بتراجع بلغت نسبته 4.1 في المائة، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى أثر ارتفاع الضرائب الذي فاق النمو المحقق في كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد. وقد أوصى البنك بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 35 فلس للسهم الواحد عن السنة المالية 2025. من جهته، بلغت صافي أرباح بيت التمويل الكويتي 632.1 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2025، محققاً نمواً بنسبة 5.0 في المائة مقارنة بالعام السابق، بدعم رئيسي من ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنسبة 11.5 في المائة. وقد أوصى البنك بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 24 في المائة. كما سجل بنك بوبيان ارتفاعاً في صافي أرباحه لتصل إلى 100.5 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2025، مقارنة بصافي أرباح قدره 96.8 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2024، على خلفية زيادة صافي إيرادات التمويل.

السعودية

سجلت البورصة السعودية أكبر مكاسب شهرية على مستوى الأسواق الخليجية في يناير 2026، بدعم من تواصل الزخم على مدار الشهر. وأنهى مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 11,382.08 نقطة، مرتفعاً بنسبة 8.5 في المائة، في أقوى أداء شهري له منذ فبراير 2022. وجاء هذا الارتفاع على خلفية تزايد معنويات التفاؤل لدى المستثمرين إزاء نتائج الربع الرابع من العام 2025، والترقب لفتح السوق للمستثمرين الأجانب اعتباراً من 1 فبراير 2026، إلى جانب التوقعات القوية لنمو الأنشطة غير النفطية. وعلى صعيد منفصل، أظهرت بيانات مبادرة المنظمات المشتركة (JODI) أن صادرات النفط الخام السعودية بلغت في نوفمبر 2025 أعلى مستوياتها منذ أكثر من عامين ونصف. كما شهد الشهر إدراج سهمين جديدين في السوق الرئيسية، هما شركة نفوذ للمنتجات الغذائية في قطاع إنتاج الأغذية، وسهم شركة الوسائل الصناعية في قطاع السلع الرأسمالية.

وجاءت المكاسب مدفوعة بتحسن الأداء على نطاق واسع شمل معظم المؤشرات، إذ أنهى 17 مؤشراً قطاعياً من أصل 21 تداولات الشهر على ارتفاع. وجاء مؤشر قطاع التأمين في صدارة المؤشرات القطاعية الرابحة، مسجلاً نمواً بمعدل ثنائي الرقم بلغت نسبته 14.6 في المائة، وتبعه مؤشر قطاع المواد الأساسية ومؤشر قطاع البنوك بمكاسب قدرها 13.7 في المائة و11.1 في المائة، على التوالي. وعلى جانب القطاعات المتراجعة، سجل مؤشر قطاع الإعلام أكبر انخفاض بنسبة 1.6 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات الاستهلاكية والخدمات التجارية والمهنية بتراجعهما هامشياً بنسبة 1.5 في المائة و0.9 في المائة، على التوالي. كما حققت القطاعات ذات القيمة السوقية الكبيرة مكاسب شهرية ملحوظة، إذ ارتفع كلا من مؤشري قطاع الطاقة وقطاع الاتصالات بنسبة 8.2 في المائة و4.5 في المائة، على التوالي. وفي قطاع البنوك، حققت جميع البنوك المدرجة مكاسب خلال الشهر، وجاءت أسهم البنك الأهلي السعودي، ومصرف الإنماء، وبنك الجزيرة في الصدارة، بمكاسب بلغت نسبتها 18.4 في المائة و16.8 في المائة و12.4 في المائة، على التوالي. أما على مستوى قطاع الاتصالات، فقد سجلت جميع الأسهم المدرجة ضمن المؤشر مكاسب خلال الشهر. وفي قطاع الطاقة، جاءت المكاسب مدفوعة بارتفاع سهم شركة أديس القابضة بنسبة 10.3 في المائة، وارتفاع سهم شركة أرامكو السعودية بنسبة 8.3 في المائة.

أما على صعيد الأداء الشهري للأسهم، فقد جاء سهم شركة المصانع الكبرى للتعدين في صدارة الأسهم الرابحة، محققاً مكاسب بلغت نسبتها 32.7 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة معادن السعودية وسهم شركة المشروعات السياحية بمكاسب بلغت نسبتها 26.8 في المائة و23.4 في المائة، على التوالي. وعلى جانب الأسهم المتراجعة، جاء سهم شركة نسيج العالمية التجارية في صدارة الأسهم الخاسرة بانخفاض قدره 23.5 في المائة، وتبعه سهمي شركة البحر الأحمر العالمية وسهم شركة ثمار التنمية القابضة بتراجع بلغت نسبته 18.4 في المائة و13.9 في المائة، على التوالي.

الإمارات

استهل مؤشر فوتسي سوق أبوظبي العام تداولات العام مرتفعاً بنسبة 2.9 في المائة خلال شهر يناير2026، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 10,281.76 نقطة. وجاء هذا الأداء الشهري بدعم قوي من المكاسب واسعة النطاق، إذ سجلت عدة أسهم ذات ثقل وزني كبير ارتفاعات ملحوظة، مما ساهم في دعم ارتفاع المؤشر العام بوتيرة معتدلة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، مال الأداء بوتيرة معتدلة لصالح القطاعات الرابحة، إذ سجلت ست قطاعات من أصل عشرة مكاسب خلال الشهر، فيما سجلت القطاعات الأربعة المتبقية تراجعات. وحقق قطاع العقارات، ذي الثقل الوزني الكبير، أكبر مكاسب شهرية بنسبة 8.8 في المائة خلال شهر يناير 2026، وتبعه قطاع الاتصالات بارتفاع قدره 7.1 في المائة. ويعزى الأداء القوي لقطاع العقارات بصفة رئيسية إلى ارتفاع سهم شركة الدار العقارية بنسبة 10.2 في المائة خلال الشهر. وكانت الشركة قد أنهت مؤخراً تسعير إصدار سندات هجينة بقيمة 1 مليار دولار أمريكي أميركي، والذي شهد إقبالاً قوياً تجاوز الاكتتاب فيه الكمية المطروحة بنحو 3.8 ضعف، إذ بلغت قيمة الطلبات نحو 4.2 مليار دولار أمريكي أميركي. وفي المقابل، سجل قطاع المرافق العامة أكبر تراجع شهري بنسبة 14.8 في المائة، مما حد جزئياً من المكاسب القوية التي حققها كل من القطاعين المالي والعقاري.

فيما سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي مكاسب شهرية قوية في يناير 2026، محققاً ارتفاعه الشهري الثاني على التوالي. وارتفع المؤشر بنسبة 6.4 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 6,435.4 نقطة. ومال أداء القطاعات خلال الشهر لصالح القطاعات الرابحة، إذ سجلت ست قطاعات من أصل ثمانية مكاسب، في حين تراجعت القطاعات المتبقية. وساهمت مكاسب القطاعين المالي (+5.6 في المائة) والعقاري (+8.6 في المائة)، وهما من بين أكبر القطاعات من حيث الثقل الوزني، بدور رئيسي في دعم الارتفاع الشهري للمؤشر. وعلى مستوى القطاع العقاري، حققت أربع شركات من أصل سبع شركات مدرجة مضن المؤشر مكاسب خلال شهر يناير 2026، بصدارة سهم مجموعة تيكوم الذي ارتفع بنسبة 10.3 في المائة. وفي المقابل، سجل مؤشر قطاع المواد الأساسية أكبر تراجع شهري على مستوى كافة المؤشرات القطاعية في يناير 2026، بانخفاض بلغت نسبته 4.4 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 177.9 نقطة. وتبعه مؤشر قطاع تجزئة السلع الكمالية بتراجع هامشي نسبته 0.5 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,114.9 نقطة.

قطر

سجل مؤشر بورصة قطر مكاسب للشهر الثاني على التوالي، مرتفعاً بنسبة 5.1 في المائة بنهاية شهر يناير 2026 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 11,310.4 نقطة. وحافظ المؤشر على مساره التصاعدي منذ بداية العام، ليستعيد مستوى 11,000 نقطة، بدعم من التوقعات الإيجابية لنتائج الشركات المدرجة. كما حقق مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم مكاسب مماثلة بلغت نسبتها 5.0 في المائة خلال الشهر، مما يعكس اتساع نطاق الأداء الإيجابي على مستوى السوق. وأظهر أداء القطاعات بدوره مكاسب شاملة، حيث سجلت جميع القطاعات ارتفاعات خلال الشهر. وتصدر قطاع الاتصالات المكاسب الشهرية بارتفاع بلغت نسبته 8.0 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع النقل وقطاع الصناعات بمكاسب بلغت نسبتها 6.2 في المائة و5.5 في المائة، على التوالي. أما على صعيد شركتي الاتصالات المدرجتين في السوق، فقد حققتا مكاسب خلال الشهر، وارتفع سهم أوريدو قطر بنسبة 9.0 في المائة.

وسجل مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية مكاسب ملحوظة بنسبة 4.8 في المائة، بعد أن نجحت سبعة من أصل تسعة أسهم مدرجة ضمن قطاع البنوك من الارتفاع خلال الشهر. وتصدر قائمة الأسهم الرابحة سهم البنك التجاري بارتفاعه بنسبة 13.1 في المائة، وتبعه كلا من بنك قطر الوطني ومصرف قطر الإسلامي بمكاسب بلغت نسبتها 6.1 في المائة و4.4 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، تراجع سهم بنك الدوحة بنسبة 3.8 في المائة. أما مكاسب مؤشر القطاع الصناعي فجاءت مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع كلا من سهمي شركة قطر لصناعة الألمنيوم وشركة الخليج الدولية للخدمات بنسبة 17.9 في المائة و9.4 في المائة، على التوالي، خلال الشهر، في حين تراجع سهم الشركة القطرية للصناعات التحويلية بنسبة 1.6 في المائة.

وفي قطاع النقل، جاءت المكاسب مدفوعة بارتفاع سهم شركة الخليج للمخازن بنسبة 12.1 في المائة. كما ساهمت مكاسب سهم شركة قطر لنقل الغاز المحدودة (ناقلات) وشركة الملاحة القطرية بنسبة 6.9 في المائة و4.9 في المائة في دعم أداء مؤشر قطاع النقل.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين ثاني أكبر تراجع شهري على مستوى الأسواق الخليجية خلال شهر يناير 2026، بانخفاض بلغت نسبته 1.1 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,044.1 نقطة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، مال الاتجاه العام هامشياً لصالح القطاعات الرابحة، إذ حققت أربعة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية مكاسب خلال الشهر. إلا أن المؤشرين الأثقل وزناً سجلا تراجعاً، وهما مؤشر القطاع المالي (-1.5 في المائة) ومؤشر قطاع المواد الأساسية (-1.8 في المائة). وضمن مؤشر قطاع المواد الأساسية، تراجع سهم شركة ألمنيوم البحرين، وهي الشركة الوحيدة المدرجة ضمن المؤشر، بنسبة 1.8 في المائة. أما أداء مؤشر القطاع المالي فقد تأثر بانخفاض أسعار عدد من الأسهم ذات الثقل الوزني الكبير، وفي مقدمتها مجموعة جي اف اتش المالية (-7.7 في المائة) والمؤسسة العربية المصرفية (-6.5 في المائة).

عمان

ارتفع مؤشر مسقط 30 بنسبة 7.9 في المائة خلال شهر يناير 2026، إذ استعاد مكاسبه التي حققها في مطلع الشهر بنهاية الفترة، وذلك على الرغم من تراجعه خلال منتصف الشهر، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 6,330.27 نقطة. ويعد هذا الارتفاع هو الشهر السابع على التوالي الذي يحقق فيه المؤشر مكاسب شهرية متتالية. وعلى صعيد الأداء القطاعي، حققت جميع المؤشرات القطاعية الثلاثة في السوق مكاسب في يناير 2026. وسجل مؤشر القطاع الصناعي أكبر ارتفاع شهري بنسبة 14.8 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 9,009.4 نقطة، بدعم رئيسي من صعود أسعار أسهم عدد من الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة نسبياً ضمن القطاع، وفي مقدمتها سهم شركة أو كيو للاستكشاف والإنتاج بنسبة 10.3 في المائة وسهم شركة أسياد للنقل البحري بنسبة 6.7 في المائة. وفي المقابل، سجل مؤشر القطاع المالي مكاسب شهرية بنسبة 10.2 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 10,918.3 نقطة، في حين ارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 5.3 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,533.7 نقطة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com